معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل- السودان
(دراسة ميدانية على مشروع الكمير طيبة الزراعي)

د. المعتز مصطفى عثمان أبوجوخ
أستاذ الاقتصاد المساعد- جامعة شندي

المستخلص:

تناولت الدراسة معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل، دراسة ميدانية على مشروع الكمير طيبة الزراعي، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي بالولاية ودراسة وتحليل المعوقات التي تواجهه. تمثلت مشكلة الدراسة في غياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي وعدم فعالية السياسات الزراعية المطبقة وتدهور البنية التحتية وضعف التمويل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية، والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: ضعف خدمات الإرشاد الزراعي وغياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة، ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة، عدم توفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافي، التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافي ولا يشمل كل العمليات الزراعية. أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق الحزم التقنية وذلك بميكنة العمليات الفلاحية واستخدام التقاوي المحسنة والإرشاد الزراعي لرفع قدرات المنتجين، تأهيل البنية التحتية واستكمال كهربة المشاريع الزراعية، توفير التمويل للإنتاج الزراعي المستهدف وتبسيط إجراءات منحة وتقليل تكلفته.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، ولاية نهر النيل، مشروع الكمير طيبة الزراعي.

Obstacles to the agricultural sector in the Nile River State - Sudan
Afield study on the ALkamer Taiba agricultural Project

Dr.Almoataz Mustafa Osman Abugoukh Assistant Professor of Economics – Shendi Univresity

Abstract:

The study handled the obstacles to the agricultural sector in the Nile River State a field study on the ALKhamir Tiba agricultural project. The study aimed to identify the reality of the agricultural sector in the state and to study and analyze the obstacles facing it. The problem of the study was the absence of a clear vision towards the agricultural sector in the state، the ineffectiveness of agricultural policies، the deterioration of infrastructure and weak financing. The study used the descriptive approach to cover the theoretical aspects and the analytical approach to test the study hypotheses. The study relied on the question-

naire as a tool for collecting data from sample members. The study reached a number of results، including: weak agricultural extension services and the absence of the use of modern technologies in agriculture، high various production costs in addition to multiple fees and levies on agriculture، insufficient availability of agricultural crops، and the financing granted to farmers is insufficient and does not include agricultural operations. The study recommended the need to expand the application of technical packages by mechanizing agricultural operations، using improved seeds، upgrading agricultural extension to raise the capabilities of producers، rehabilitating the infrastructure and completing the electrification of agricultural projects، providing financing for targeted agricultural production، simplifying grant procedures and reducing its cost.
Key Words: Agriculture Sector، River Nile State، ALKhamir Tiba Agricultural Project.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

(1/1) المقدمة:

يُحظى القطاع الزراعي بأهمية كبيرة لدى معظم الأقطار النامية، حيث يعيش نحو70 % من سكان هذه الأقطار في المناطق الريفية، ويوفر لهم القطاع الزراعي المصدر الرئيس للدخل وفرص العمل. ولما كانت المشكلات الرئيسة التي تواجه تلك البلدان، المتمثلة في انتشار الفقر، وسوء توزيع الدخل، والنمو السكاني السريع، وارتفاع معدلات البطالة، تمتد جذرها في المناطق الريفية، لذلك يعتمد تحقيق أهداف التنمية إلى حد كبير على مدى نجاح الجهود المبذولة في تنمية القطاع الزراعي.

يُمثل القطاع الزراعي بولاية نهر النيل النشاط الاقتصادي الرئيس والقطاع الإنتاجي الأول من حيث الأهمية والانتشار ويعتمد عليه 80 % من السكان بطريقة مباشرة كمزارعين أو غير مباشرة كعمال وموظفين وتجار وغيرهم. تزخر الولاية بمقومات زراعية متنوعة تتمثل في الأراضي الزراعية الخصبة الممتدة على جانبي النيل ونهر عطبرة ووفرة واستدامة مياه الري والذي بدوره يؤدي لتنوع المواسم الزراعية وتنوع التركيبة المحصولية ولكن بالرغم من ذلك يواجه القطاع الزراعي عدداً من المعوقات والمشكلات أسهمت في تدني إنتاجيته مما انعكس سلبا على مساهمته كقطاع رائد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(1/2) مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل، وعدم فعالية السياسات الزراعية، وتدهور البنية التحتية، وضعف التمويل إلى جانب ذلك تأثر القطاع الزراعي بضعف وإهمال جانب البحث والتطوير والذي يلعب دوراً مهما في زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكاليف. تأسيسا على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ماهي أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل؟ وما الحلول المقترحة لمعالجتها؟

(1/3) أهمية الدراسة:

(1/3/1) الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة العلمية في كونها تتناول القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد في الولاية وتزداد أهمية الدراسة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة على مستوى ولاية نهر النيل، بالتالي تُشكل إضافة حقيقية وإثراء للمكتبات السودانية بالمعرفة والمعلومات التي تساعد الباحثين في مجال القطاع الزراعي.

(1/3/2) الأهمية العملية:

تبرز أهمية الدراسة العملية من خلال النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة والتي يمكن لمتخذي القرار الاستفادة منها لمعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

(1/4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الأتي:

1. التعرف على واقع القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.
2. دراسة وتحليل المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.
3. تقديم حزمة من الحلول لمعالجة المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

(1/5) فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة للتحقق من الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم فعالية السياسات الزراعية وضعف الإنتاج الزراعي بالولاية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور البنية التحتية للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي بالولاية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية التمويل المتاح للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي بالولاية.

(1/6) منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف مكونات الدراسة النظرية، والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.

(1/7) مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات على المصادر الآتية:

1. المصادر الأولية: تتمثل في الاستبيان كأداة بحثيه لتحقيق أهداف الدراسة.
2. المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والبحوث والتقارير والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

(1/8) حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: 2023م.
2. الحدود المكانية: ولاية نهر النيل، مشروع الكمير طيبة الزراعي.

3.الحدود البشرية: المزارعين بمشروع الكمير طيبة الزراعي.

(1/9) تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لأربعة محاور، المحور الأول الإطار العام للدراسة، المحور الثاني مفهوم القطاع الزراعي، المحور الثالث القطاع الزراعي بولاية نهر النيل، المحور الرابع الدراسة الميدانية، وتشمل تحليل بيانات الدراسة والنتائج والتوصيات.

(1/10) الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة للدراسات السابقة التي سبقتها في الخوض في بعض الجوانب المرتبطة بالقطاع الزراعي ويستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حسب التسلسل التاريخي.

(1/10/1) دراسة(أمنة بابكر حسين، 2010م)[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح المعوقات التي تواجه إدارة المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل، ودراسة كيفية إدارتها. تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف عنصر إدارة المشاريع الزراعية بالولاية، والذي يعد من أهم معوقات الأداء في القطاع الزراعي بالإضافة إلى عدم الإلمام من جانب معظم إدارات المشاريع الزراعية بمفاهيم الإدارة الحديثة والجودة ومواكبة التطورات التقنية في المجال الزراعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : إدارة المشاريع الزراعية بالولاية لا تستخدم الأساليب الإدارية الحديثة لإدارة مشاريعها مما أدى إلى تدهور تلك المشاريع الزراعية، هنالك نقص في مؤسسات التدريب والتأهيل تعاني منه إدارة المشاريع الزراعية بالولاية، ضعف تمويل المشاريع الزراعية مما أدى إلى ظهور مشاكل متعددة في تلك المشاريع. أوصت الدراسة بضرورة تكثيف برامج الإرشاد الزراعي الموجه للمشاريع الزراعية حتى تتصف بالكفاءة، إعداد هيكل تنظيمي للمشاريع الزراعية بالولاية حتى يتم تقسيم العمل على المزارعين من غير ارتباك، عدم تغير نمط الإنتاج بالمشاريع الزراعية من موسم لأخر بطريقة عشوائية حتى لا تؤدي إلى تلف التربة. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على معوقات إدارة المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل بينما ركزت الدراسة الحالية على معوقات القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

(1/10/2)دراسة (فاطمة عمر محمد، 2016م)[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المزارعين في الحصول على التمويل الزراعي بولاية نهر النيل وبيان دور الحكومة في دعم وتنمية وتطوير الإنتاج الزراعي بالولاية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل الزراعي بولاية نهر النيل يواجه بعض المعوقات بعضها يتعلق بالمزارعين والبعض الأخر يتعلق بالبنك الزراعي السوداني باعتباره الممول الرئيسي للقطاع الزراعي. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، والإحصائي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل الزراعي، ضعف الإيرادات المالية للبنك الزراعي مما يشكل عقبة للتمويل الزراعي، صغر حجم الحيازات المملوكة للمزارعين والغالبية العظمى منها تأتي عن طريق الإرث. أوصت الدراسة بضرورة العمل على خفض تكاليف التمويل الزراعي، توفير الخدمات الإرشادية والمساعدة الفنية للمزارعين والتي تؤدي

بدورها لتحسين معدلات الإنتاج كما ونوعاً، نشر الوعي الادخاري وتوعية المزارعين بمفهوم الادخار والعمل على تشجيع الميل للادخار والحد من الاستهلاك. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على التحديات والمعوقات التي تواجه المزارعين في الحصول على التمويل الزراعي بينما ركزت الدراسية الحالية على المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام.

(1/10/3)دراسة (قمر الدولة عبد المطلب احمد، 2017م)[3]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في السودان ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك التعرف على واقع ومشكلات الاستثمار الزراعي. تمثلت مشكلة الدراسة في التدهور والتدني المريع الذي عانى منه القطاع الزراعي نتيجة الإهمال وعدم الاهتمام به وعدم توفير التمويل اللازم له وعدم تطوير قنوات الري والحفاظ على التربة واستجلاب مدخلات القطاع الزراعي بشتى أنواعها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي. أهم ما توصلت إليه الدراسة، ضعف التمويل وشح الإمكانات وعدم استجلاب المدخلات الزراعية أدى إلى تدني الإنتاجية وضعف إيرادات القطاع الزراعي، وكذلك ارتفاع الأسعار المستمر أدى إلى زيادة تكلفة المدخلات الزراعية مما انعكس سلبا على تطوير أداء القطاع الزراعي وضعف عائداته. أوصت الدراسة بضرورة وضع السياسات التمويلية وفق الخطط والرؤى المستقبلية التي تدفع بالقطاع إلى الجودة وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتوفير التمويل اللازم والتوسع في التمويل الزراعي عبر كل البنوك. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على واقع القطاع الزراعي في السودان بشكل عام ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والمشكلات التي تواجه الاستثمار الزراعي بينما ركزت الدراسة على المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع الزراعي بولاية نهر النيل.

المحور الثاني: مفهوم القطاع الزراعي:

(2/1) ماهية الزراعة:

الزراعة بمفهومها الضيق مشتقة من الكلمتينAgre أي الحقل أو التربة، وكلمة Culture أي العناية. لذلك فان الزراعة هي العناية بالأرض. تتضمن الزراعة جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل وغيرها. وكذلك تشمل الزراعة أي عمل أخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحصول للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء. فالزراعة هي علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش(4). تعرف الزراعة أيضاً بأنها كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج الزروع والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية [5].

(2/2) تطور الزراعة:

يمكن تحديد ثلاث مراحل في عملية تطور الإنتاج الزراعي وهي: المرحلة الأولى، وتتميز بالزراعة البدائية التي تهدف أساساً للإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر للأسرة أو القرية. المرحلة الثانية، وفيها يبدأ الاهتمام بتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق الفائض من أجل تسويقه في أسواق المدن. المرحلة الثالثة، وتتمثل

في ظهور المزارع الكبيرة التي تعتمد على استخدام الآلات والمعدات والتقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة، وتتميز بارتفاع الإنتاجية وتستهدف الإنتاج من أجل التسويق التجاري. وتتطلب عملية تطور الزراعة إجراء التغيرات اللازمة في الهياكل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية للمجتمعات الريفية. وغالباً ما تبدأ هذه الجهود بمعالجة مشكلة الإقطاع أو تركز ملكية الأراضي في يد قلة من كبار الملاك. فيتم تمليك صغار المزارعين مساحات تتناسب وقدراتهم على استغلالها، مع إعانتهم على تشكيل تعاونيات إنتاجية تتيح لهم تحقيق ميزات اقتصاديات الحجم في استخدام الآلات والتقنيات الإنتاجية الحديثة. ولا يجب نزع ملكيات الملاك ما لم تثبت شرعيتها، فقد فشلت سياسات الإصلاح الزراعي في العديد من الأقطار عندما بادرت بنزع الحيازات الكبيرة، ثم تبين لاحقاً أن كبار الملاك كانوا أكثر كفاءة في تعاملهم مع صغار المستأجرين من خلال ما كانوا يوفرونه لهم من تمويل وتزويدهم بمستلزمات الإنتاج، الأمر الذي عجزت عنه الإدارات الحكومية بسبب ما اتسمت به من فساد إداري، وجهل القائمين بفنون الإدارة [6].

(2/3) الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي:

تتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات النامية من دولة لأخرى حيث تتحدد أهميته النسبية بعاملين رئيسيين هما:كم ونوعيته الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للقطاع الزراعي، ومرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد القومي[7]. ويمكن إبراز الأهمية الإستراتيجية للزراعة في الأتي:

1. يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي عموماً وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة أعلى في داخل الاقتصاد المتبادل بين النشاط الزراعي والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة به من صناعات وصناعات تحويلية أخرى[8].
2. تؤمن الزراعة أهم حاجات الإنسان الغذائية، حوالي 90 % من المنتجات الزراعية في العالم عبارة عن منتجات غذائية وتكاد تكون الزراعة المصدر الوحيد لتأمين غذاء البشر، وتزداد أهميتها لأنها تقدم مزيداً من الغذاء لمعالجة النقص الغذائي الكمي والنوعي، الخفي والظاهر والذي يعاني منه نصف سكان العالم، كما أن الزراعة تقدم الغذاء لسكان أصبحوا يتزايدون بمعدلات كبيرة لذلك فان الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء تعتبر أكثر إلحاحا وضرورة.
3. تشكل الزراعة مصدر الرزق وميدان العمل لنسبة كبيرة من مجموع سكان العالم، تشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة(الفاو) أن الزراعة لا تزال تحتضن أكثر من نصف سكان العالم، كما أن نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان في بلدان العالم الثالث لا تزال تتراوح وسطياً بين 55- 75 %، وتبلغ هذه النسبة في بعض الدول كافغانستان واليمن والصومال 85 % وتصل أحيانا إلى أكثر من 90 % في مالي وتشاد ونيبال أي أن الزراعة كفعالية اقتصادية واجتماعية تشكل ميدان العمل الوحيد تقريبا في هذه المجتمعات[9].
4. يلعب القطاع الزراعي الدور الرئيسي في تمويل عملية التنمية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة. بمعنى أخر فإن تمويل عملية التصنيع تتوقف على حجم الفائض الزراعي الذي يستطيع ذلك القطاع أن يولده ويجعله متاحا خارج الزراعة.

5. يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لاحتياجات الصناعة في بداية عملية التنمية من المواد الأولية وهذا يعني أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية سوف يترتب عليه انخفاض نفقة إنتاج هذه المواد الأولية في القطاع الزراعي. وبالتالي انخفاض أسعارها وهذا من شانه أن يؤدي إلى انخفاض نفقة إنتاج القطاع الصناعي وازدياد مستوى الأرباح في القطاع الصناعي وبالتالي زيادة حجم المدخرات المتاحة للاستثمارات الصناعية.
6. يمثل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات وبالتالي حصيلة النقد الأجنبي في بداية عملية الإنماء الاقتصادي ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها[10].

(2/4) النظم الزراعية السائدة في الدولة النامية:

وفقاً للتصنيف الذي وضعة البنك الدولي في عام 2008م يمكن تقسيم النظم الزراعية في تلك البلدان إلى ثلاثة نظم رئيسة هي:[11].

1. اقتصاديات زراعية: وفيها يعتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي أساساً على الإنتاج الزراعي، وذلك لأن نحو 32 % من الناتج الإجمالي لتلك الدول يأتي من الزراعة ونحو417 مليون نسمة يعيشون فيها، وأن ثلث الفقراء فيها يعيشون في المناطق الريفية، ونحو 82 % من فقراء أفريقيا يقيمون في تلك الدول.
2. اقتصاديات مرحلة التحول: وبعيش فيها نحو2.2 مليون نسمة، تصل نسبة الفقراء منهم إلى 80 % لكن نصيب الزراعة في الناتج الإجمالي لا يتعدى 7 % وتضم هذه المجموعة معظم سكان شرق وجنوب أسيا والأوسط وجنوب أفريقيا.
3. اقتصاديات النزوح إلى الحضر: وفيها تسارع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث يعيش أكثر من نصف الفقراء في المناطق الحضرية، وينخفض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس وينتشر هذا النمط في دول جنوب أمريكا والكاريبي وشرق أوربا ووسط أسيا، وبعيش فيها نحو255 مليون نسمة من سكان الريف.

(2/5) خصائص الزراعة:

1. 1. فترة الانتظار طويلة في الزراعة، بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج، حيث أن القمح مثلاً لا يثمر قبل ستة أشهر، والقطن قبل تسعة أشهر والذرة قبل ثلاثة أشهر أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان.
2. 2. عنصر المغامرة كبير في الزراعة وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا يمكن التحكم فيها لذلك فان العوامل الطبيعية من جفاف وفيضان وغيرها من الآفات الزراعية تجعل الزراعة عملاً فيه كثير من المغامرة والمخاطرة وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.
3. 3. تناقص نسبة الزراع: أظهرت الدراسات أن نسبة المشتغلين في الزراعة في العالم أخذه في

التناقص ويعود سبب ذلك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، الناتج من استعمال التقدم العلمي في الزراعة مما أدى لزيادة الإنتاج الزراعي وترك فائضاً من الأيدي العاملة للاشتغال بمهن أخرى.

4. نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، تقدر نسبة الأموال الثابتة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج أخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها [12].
5. صعوبة تحديد كمية الإنتاج الزراعي: من الصفات المتأصلة في الإنتاج الزراعي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة لأخرى أو من موسم إلى أخر بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية، لذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي للموسم وبالتالي المحصول السنوي للقطر بأكمله. فالزارع لا يستطيع أن يعرف مقدماً كمية إنتاجه بالضبط أو حتى على وجه التقريب، حيث يكون إنتاجه عرضة للأمراض والحشرات والرياح والإمطار وغير ذلك من العوامل التي ليس للإنسان سلطان مطلق عليها.
6. صعوبة التمويل الزراعي، وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة فالدائن يتردد في تسليف الزراع أو يطلب فائدة كبيرة مقابل استعمال رأسماله في الزراعة [13].

(2/6) لمحة عامة عن القطاع الزراعي في السودان:

(2/6/1) الأراضي الصالحة للزراعة:

يستحوذ السودان على أراضي زراعية شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 69 مليون هكتار المستغل منها فعلياً 21 مليون هكتار وذلك حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية(14). تتميز الأراضي الزراعية في السودان بالخصوبة وتعدد البيئات المناخية مما يسمح بإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية كذلك تقل العوائق الطبيعية التي تؤثر على الزراعة ويزخر السودان بموارد مائية كبيرة من مصادر مختلفة تشمل الأنهار، الأمطار والمياه الجوفية، مما يجعله مؤهلاً بجدارة ليصبح أحد أهم الأقطار الأفريقية والعربية لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية. تسود في السودان ثلاثة أنواع رئيسة من الزراعة وذلك اعتمادا على أسلوب الري أو نمط الإنتاج وهي: الزراعة المروية بالري الصناعي، الزراعة المطرية الآلية والزراعة المطرية التقليدية. تتنوع المنتجات الزراعية المنتجة في القطاعات الثلاث لتشمل مجموعة من الحبوب الغذائية والزيتية بالإضافة إلى الصمغ العربي والخضر والفواكه.

(2/6/2) دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

يعتبر الاقتصاد السوداني اقتصاد زراعي في المقام الأول حيث أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي 30 %، ويمثل القطاع الزراعي العمود الفقري للنشاط السكاني، حيث يعمل بهذا القطاع أكثر من 22 % من السكان وهو ما يشكل ما نسبته 41 % من مجموع القوة العاملة بالبلاد. وتتمثل أهم منتجاته في محاصيل القطن، الصمغ العربي، الذرة، الدخن، الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، بالإضافة للمنتجات الحيوانية والسمكية أيضا ترتبط معظم الصناعات المهمة القائمة ارتباطا عضويا بالقطاع

الزراعي وأن تلك الصناعات تقوم أساسا على المنتجات الزراعية والحيوانية وهي تشمل صناعات السكر، النسيج، الزيوت، المركزات والعصائر، المربات، منتجات الدقيق والخبز، الحلويات والطحينة، الألبان ومنتجاتها، وغيرها من الصناعات المرتبطة بالخامات الزراعية. إلى جانب ذلك يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيساً في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل النقل، التخزين، التجارة، المصارف، التامين وخلافه بالتالي فهو المحرك الرئيسي للاقتصاد السوداني[15].

(2/6/3) المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي:

1. تأثير العوامل المناخية على إنتاج محاصيل الغذاء والحبوب الزيتية خاصة التي تزرع بالإمطار حيث يسهم القطاع المطري بحوالي 91 % من إجمالي المساحات المزروعة سنوياً ولذلك تعتبر كميات وتوزيع الأمطار هي العامل الرئيسي لاتجاهات الإنتاج.
2. تدني الإنتاج لكافة عوامل الإنتاج.
3. ضعف الخدمات المساندة للإنتاج من بحوث وإرشاد وصناعة تقاوي.
4. ضعف البنيات التحتية بالقطاع الزراعي(الكهرباء، الطرق الريفية، الأسواق شبكات الري).
5. تردي الأوضاع الأمنية في المناطق الإنتاجية مثل دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.
6. ضعف معدلات التبني والتغطية لاستخدام التقانات الحديثة ومخرجات البحوث الزراعية في الإنتاج الزراعي بالقطاعين المروي والمطري.
7. ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بأسعار المنتج برغم إدخال التقانات لتخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية.
8. ضعف التمويل.
9. انشغال الأهالي بالبحث عن الذهب الأمر الذي أثر علي العمالة الزراعية مما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة[16].
10. غياب سياسات استخدام الأراضي.
11. ضعف التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الرعوي وغياب تنظيمات المنتجين.
12. تصديق النقد الأجنبي وما يصاحبه من تأخير يؤثر سلبا على الإنتاج(17).

المحور الثالث: القطاع الزراعي بولاية نهر النيل:

(3/1) نبذه تعريفة عن ولاية نهر النيل:

تقع ولاية نهر النيل في الجزء الشمالي من السودان يحدها من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الشرق ولاية البحر الأحمر وولاية كسلا ومن الجنوب ولاية الخرطوم ومن الغرب الولاية الشمالية. أما بالنسبة للموقع الفلكي فإن ولاية نهر النيل تقع بين خطي طول(32- 30) شرقاً وخطي عرض(22- 16) شمالا. تبلغ الولاية حوالي 124 ألف كيلو متر مربع ما يعادل 29.5 مليون فدان، وتعتبر الولاية السادسة من حيث المساحة بالنسبة لولايات السودان وبها سبعة محليات[18].

يغلب علي ولاية نهر النيل المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي وتنقسم الولاية إلى نطاقين بيئيين هما صحراوي يمتد من مدينة بربر حتى حدود الولاية شمالاً ويتميز بطقس بارد شتاءاً وحاراً صيفاً ويتراوح معدل الأمطار السنوي بين(صفر – 100) ملم، ومناخ شبه صحراوي يمتد من مدينة بربر حتى حدود الولاية الجنوبية ويتميز بطقس دافئ نسبياً وحار إلى حار جداً صيفا وبصل معدل الامطار السنوي إلى 150 ملم.

حسب الإحصاء السكاني الخامس للعام 2008م فإن عدد سكان الولاية يقدر بحوالي 1،120،441 نسمة وهم خليط من قبائل الجعلين، الرباطاب، المناصير، العبابدة، الحسانية، الشايقية، والبشارين إضافة إلى قبائل من غرب، شرق، شمال وأواسط السودان. يلعب توزيع المواد الطبيعية، خاصة موارد المياه الدور الرئيسي والأول في توزيع السكان، ففي الولاية 95 % من مجموع السكان يتركزون على ضفاف نهر النيل، في مساحة لا تتعدى 5 % من جملة مساحة الولاية(19).

جدول (1) أعداد السكان بولاية نهر النيل حسب المحليات

المحلية	عدد السكان	النسبة
ابوحمد	80،174	% 7،2
بربر	152،377	% 13،6
عطبرة	134،686	% 12،1
الدامر	284،148	% 25،1
شندي	269،446	% 24،1
المتمة	151،889	% 13،6
البحيرة	47،821	% 4،3
الجملة	1،120،441	% 100

المصدر: ولاية نهر النيل، مجلس التخطيط الإستراتيجي، الخطة الخمسية الأولى(2007- 2011)، ص17.

(3/2) الأراضي الصالحة للزراعية بالولاية:

أوضحت الدراسات التي قامت بها وزارة الزراعة بالولاية مع شركة معارج الهندسية أن جملة الأراضي الزراعية تقدر بحوالي 9،5 مليون فدان الصالح منها للزراعة حوالي 3،200،000 فدان، وتشمل أراضي عالية الخصوبة حول النيل وفي الوديان المنحدرة إلى نهري النيل وعطبرة، كما أنها تشمل الأراضي متوسطة الخصوبة في التروس العليا وهي المستهدفة بالاستثمارات الكبيرة وأغلبها أراضي حكومية مع وجود قليل من المواقع المطرية والوديان التي تستغل عرفياً بواسطة الأهالي(20).

جدول (2) الأراضي الصالحة للزراعة بولاية نهر النيل

نوع الاستغلال	المساحة/ فدان	النسبة %
أراضي تزرع بالري الصناعي	875،000	% 28
أراضي تزرع بالري الفيضي في المتوسط	210،000	% 6،5
أراضي مصدقة كمشاريع زراعية	870،000	% 27
غابات محجوزة وأحزمة شجرية وغابات مقترحة للحجز	430،000	% 13
مراعي طبيعية	400،000	% 12،5
أراضي صالحة للزراعة وغير مستغلة	415،000	% 13
الجملة	3،200،000	% 100

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، خطة عمل العام، 2020م، ص4.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأراضي الزراعية بالولاية، أراضي الجزر والجروف وهي أراضي رسوبية على ضفتي نهر النيل وعطبرة وهي قريبة من الأنهار ويسهل ريها وتتميز بأنها خصبة سلتية القوام ذات نفاذية عالية، مرتفعة الإنتاجية. وأراضي الكرو وهي بعيدة نسبيا من النيل وتقع بعد أراضي الجزر والجروف، طينية ثقيلة القوام وأقل خصوبة من أراضي الجزر وقد تعاني في بعض المناطق من الملوحة إلا أن هذه الأراضي مناسبة للتنمية الزراعية، وبرنامج التوسع الرأسي يعتمد عليها اعتمادا كلياً وبها أهم المشاريع الزراعية بالولاية. كما توجد أراضي التروس العليا وهي أراضي مرتفعة نسبياً وتقع بعد أراضي الكرو بعيداً من النيل وتحتوى على كميات أقل من المواد العضوية ويمكن أن تكون محتوية على كميات أعلى من الأملاح مما قد يستوجب التعامل معها بأساليب وطرق خاصة كاستعمال أنظمة الري المحوري،الري بالتنقيط، واستعمال أسمدة خاصة تحتوي على العناصر المفقودة من التربة وزراعة محاصيل معينة. تمثل هذه الأراضي أكثر من 90 % من الأراضي المتاحة للزراعة والتوسع الأفقي في الزراعة بالولاية يعتمد كلياً على هذه الأراضي (21).

تتباين مكليه الأراضي الزراعية للأسر بالولاية منهم من يمتلكون الأراضي ملكية كاملة وبعضهم ملكية جزئية وأُسر مؤجرة وأخرى تستخدم أرضا مشاعاً.

جدول (3) توزيع الأسر حسب ملكية الأراضي الزراعية بولاية نهر النيل

البيان	النسبة
الأسر المالكة للأراضي	% 63
الأسر المالكة جزئيا	% 6
الأسر المؤجرة للأراضي	% 22
الأسر التي تستخدم ارض مشاع	% 9

المصدر: ولاية نهر النيل، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2014م، ص17.

(3/3) المواسم الزراعية والتركيبة المحصولية:

تتميز ولاية نهر النيل بتعدد المواسم الزراعية للمحاصيل الحقلية، والخضروات والأعلاف، فهنالك ثلاثة مواسم زراعية محددة، هي الموسم الصيفي والشتوي وموسم الدميرة.

يُعد الموسم الشتوي الموسم الرئيسي للأنشطة الزراعية إذ تزرع فيه معظم المحاصيل التي تُعرف وتتميز بها الولاية مثل محصول القمح والمحاصيل البقولية التي تشمل الفول المصري، الحمص، الفاصوليا البيضاء، العدس والخضروات ويبدأ التحضير له من نوفمبر وينتهي في ديسمبر. ويبدأ بعده الموسم الصيفي الذي يتم التحضير له من ابريل وينتهي في مايو، وتزرع فيه الأعلاف، والخضروات الصيفية. أما موسم الدميرة فيبدأ التحضير له من سبتمبر وينتهي في أكتوبر، تُشكل الذرة الرفيعة المحصول الحقلي الرئيس في هذا الموسم إضافة إلى زراعة بعض الخضروات والأعلاف[22].

جدول (4) المواسم الزراعية والتركيبة المحصولية بولاية نهر النيل

الموسم الزراعي	مواعيد الزراعة	المحاصيل المزروعة
شتوي	نوفمبر- ديسمبر	قمح، فول مصري، فاصوليا، عدس، حمص، بصل، بطاطس، توابل، أعلاف
صيفي	ابريل- مايو	ذرة رفيعة، ذرة شامية، خضروات، أعلاف، حبوب زيتية
دميرة	سبتمبر- أكتوبر	ذرة رفيعة، ذرة شامية، خضروات، أعلاف

المصدر: ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية،2019م، ص63.

(3/4)الموارد المائية:

تُشكل المياه القاعدة الأساسية للتنمية سواء كانت تنمية زراعية ، صناعية وتشمل المياه المتاحة بالولاية المياه السطحية والمياه الجوفية:

(3/4/1)المياه السطحية:

(3/4/1/1) نهري النيل وعطبرة

يشكل نهر النيل ورافده نهر عطبرة المصدر الرئيسي لمياه الري و يجلب فيضان نهري عطبرة والنيل سنويا كميات كبيرة من الأطماء والتي لها دور كبير في تجديد خصوبة الاراضي الزراعية بالولاية.

(3/4/1/2) مياه سطحية أخرى:

تجلبها الأودية والخيران في موسم الأمطار وتتفاوت في كميتها من عام لآخر حسب معدل هطول الأمطار السنوي وهي تجري في اتجاهات مختلفة و تصب في النهاية في نهري النيل وعطبره، منها اودية كبيرة مصادرها من خارج الولاية حيث معدل الأمطار اكبر و تمتاز بكميات وفيرة وتعتبر هذه الأودية ذات أهمية قصوى وكبيرة للسكان بتلك المناطق النائية عن مصادر المياه الدائمة ويعتمد عليها الرحل إذ انها تمثل مركزا لتجمعاتهم ويعتمدون عليها في حياتهم وكمصدر لمياه الشرب لهم ومرعى لحيواناتهم وبها مناطق للزراعة المطرية وانشأت بها مشاريع حصاد المياه .

(3/4/2) المياه الجوفيـــة:

توجد المياه الجوفية بكميات كبيرة ووفيرة حيث يغطي خزان الحوض الرملي النوبي 50 % من مساحة الولاية وهو من أجود الخزانات الجوفية في العالم ويقدر المخزون من المياه الجوفية بحوالي 312مليار متر مكعب يمكن أن تكون مصدرا مهماً لاستثمار الأراضي الزراعية البعيدة عن النيل. وتشكل الصخور الرسوبية المصدر الأساسى للمياه الجوفية وتتوفر المياه في الطبقات الزلطية والرملية تحت المستوى الاقليمي للمياه الجوفية والذي يتراوح ما بين 20 –35 قدم في المناطق القريبة من نهر النيل وعطبره ويصل إلي 165 قدم في مناطق أم شديدة أما في المناطق البعيدة كسهول البطانة يصل إلي 350قدم .

تُشير أعمال الحفر الجوفي والدراسات الجيوفيزيائية والهيدروجيولجية على توفر المياه بكميات مقدرة يمكن أن تستغل في ري عشرات الآلاف من الأفدنة الصالحة للزراعة تتراوح أعماق الأبار الجوفية ما بين 300 – 650 قدم أما مناسيب المياه الثابتة فتتراوح ما بين(40 –65) قدم. يعوض المخزون الجوفي بنسبة سنوية متفاوته من فيضانات نهر النيل وعطبرة والأمطار ومجارى السيول بالأودية المهمة بالولاية، كما دلت

التحاليل الكيميائية على أن غالبية المياه المستخرجة من الطبقات الرسوبية النوبية صالحة لاستعمال الإنسان والحيوان والنبات (23).

(3/5) المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل:

تُمثل هذه المشاريع أحد أعمدة الإنتاج الزراعي بالولاية وتساهم بإنتاج العديد من المحاصيل الحقلية والذرة الرفيعة والبقوليات والتوابل والخضروات والأعلاف بالإضافة إلى إنتاج العديد من الفواكه مثل المانجو والموز بالإضافة إلى التمور للصادر والاستهلاك المحلي وتصنف المشاريع الزراعية بالولاية إلى مشاريع حكومية، مشاريع الجمعيات التعاونية، ومشاريع استثمارية.

(3/5/1) **المشاريع الحكومية**

يبلغ عدد المشاريع الزراعية الحكومية بالولاية حوالي 54 مشروع بمساحة تقدر بحوالي311،361 فدان. منها 39 مشروع عامل بمساحة 285،071 فدان، و15 مشروع متوقف بمساحة 26،290 فدان.

جدول (5) أهم المشاريع الزراعية الحكومية العاملة بولاية نهر النيل

المحلية	المشروع	المساحة الكلية/فدان	المساحة المستغلة/فدان	نسبة المساحة المستغلة/فدان
المتمة	الكمير طيبة	4559	3900	% 85.5
	كلي الضواب	8873	7000	% 78.9
	السيال	2129	1000	% 47
	جنوب المتمة	1000	1000	% 100
شندي	قندتو	5017	5017	% 100
	كبوشية	9000	4000	% 44.4
	البجراوية	665	600	% 90.2
	المسيكتاب/الجهاد	4100	2400	% 58.5
الدامر	الأمن الغذائي الدامر	10954	7070	% 35.4
	المناصير الجديدة	56300	40000	% 71
	الزيداب	20000	2000	% 10
	الكتياب	5770	5000	% 86.6
	العالياب	5600	5600	% 100

المحلية	المشروع	المساحة الكلية/فدان	المساحة المستغلة/فدان	نسبة المساحة المستغلة/فدان
عطبرة	الأمن الغذائي عطبرة	11313	5300	% 46.8
	سولا	10000	6300	% 63
	الفاضلاب	4368	3300	% 75.5
بربر	الحصا	10000	6000	% 60
	المكايلاب	14000	1100	% 7.8
	الباوقة	4500	4500	% 100
	كدباس	3000	420	% 14
ابوحمد	الأمن الغذائي ابوحمد	10000	1642	% 16.4
	كحيلة شرق	44000	8000	% 18.9
	كير الزين جنوب	3550	720	% 20.9

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، 2023.

(3/5/2) مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية

يبلغ عدد مشاريع الجمعيات التعاونية الزراعية حوالي41 مشروع، وتقدر المساحة الكلية القابلة للزراعة 38،162 فدان المستغل منها حوالي 15،618 فدان بنسبة 41 %. علاقات الإنتاج السائدة في العمل الزراعي هي المشاركة في تكاليف الإنتاج ومناصفة العائد بين المزارع وإدارة الجمعية.

جدول (6) أعداد ومساحة الجمعيات التعاونية الزراعية بولاية نهر النيل

المحلية	عدد الجمعيات التعاونية	عدد المساهمين	المساحة الكلية/فدان	المساحة المستغلة/فدان	نسبة المساحة المستغلة
الدامر	14	2،634	14،046	2،119	15 %
بربر	10	4،392	8،773	5،911	67 %
ابوحمد	6	13،110	2،776	425	15 %
المتمة	6	1،155	5،747	3،577	62 %
شندي	5	2،249	6،826	3،586	53 %
الجملة	41	23،540	38،168	15،618	41 %

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، 2023.

(3/5/3) مشاريع الاستثمار الزراعي:

اهتمت إستراتيجية العمل الزراعي بالولاية بتشجيع وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية للاستثمار في المجال الزراعي. يبلغ عدد المشاريع الاستثمارية الزراعة المصدقة بالولاية 418 مشروع، بمساحة كلية تقدر بحوالي 1،968،436.86 فدان، بينما تبلغ المساحات المزروعة فعلياً 43،680 فدان.

جدول (7) البيانات الإجمالية الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية بولاية نهر النيل

المحلية	عدد المشاريع المصدقة	إجمالي المساحات المصدقة/فدان	إجمالي المساحات المزروعة /فدان	إجمالي المحاور بالمشاريع
ابوحمد	22	469،745.69	-	-
بربر	30	125،463.741	11،880	119
عطبرة	49	66،110	1،680	14
الدامر	150	373،162.09	3،600	17
شندي	129	227،053.929	17،280	186
المتمة	38	679،901.41	9،240	113
الجملة	418	1،968،436.86	43،680	503

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الاستثمار والصناعة والسياحة والتعدين، الإدارة العامة للاستثمار، 2023.

(3/6) المحاصيل الحقلية التي تتميز الولاية بإنتاجها:

تتميز ولاية نهر النيل بإنتاج العديد من المحاصيل التي تجود زراعتها فيها. وقدر عرفت الولاية بإنتاج العديد من المحاصيل الحقلية مثل القمح والبقوليات بأنواعها، وعلى رأسها الفول المصري، والفاصوليا، والحمص، كما تجود زراعة الخضروات بأنواعها المختلفة مثل الطماطم، البصل، البطاطس.

بالرغم من توفر كل الظروف الزراعية الملائمة إلا أن الإنتاجية لأغلب المحاصيل في حقول المزارعين تعد متدنية وقد أثبتت التجارب البحثية أنه يمكن زيادتها بمعدل كبير باستخدام الحزم التقنية والتقانات الحديثة وتوعية وإرشاد المنتج، ويوضح الجدول أدناه الفرق الكبير في الإنتاجية بين حقول المزارعين والحقول البحثية.

جدول (8) متوسط الإنتاجية لأهم المحاصيل الحقلية بولاية نهر النيل

المحصول	إنتاجية الفدان			
	حقول المزارعين	الحقول البحثية	الحقول الإيضاحية	الوحدة
القمح	0.5- 0.8	2- 2.5	1- 1.2	طن
الذرة الرفيعة	0.8- 1.2	1.7- 2	1.7- 2	طن
الفول المصري	0.7- 0.9	1.5	1.25	طن
الحمص	0.5	1.25	0.7	طن
الفاصوليا	0.5- 0.8	1.2	1	طن
البطاطس	5	8- 12	-	طن
البصل	5- 12	15- 20	-	طن
العدس	0.5	0.95	1	طن
الثوم	-	2.5- 3.5	-	قنطار
التوابل	7	-	-	قنطار

المصدر: ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2019م، ص65.

(3/7) الإنتاج البستاني:

تتميز الولاية بإنتاجها البستاني من محاصيل الفاكهة كالمانجو والموالح بأنواعها المختلفة والموز،القريب فرت، البرتقال، الليمون، اليوسفي، والتمور بأصنافها المختلفة كذلك تتفرد الولاية بإنتاجها للعديد من المحاصيل البستانية. وهنالك إنتاجية عالية لأشجار الفاكهة بالولاية وذلك لملائمة المناخ وتوفر الأراضي الصالحة ووجود بنية أساسية للعمل البستاني بها وأهمها المشاتل البستانية والتي تحتفظ بها أجود أنواع الفاكهة والتمور كأصول لهده المنتجات ولهذا تحتل الولاية مكانة متقدمة على نطاق ولايات السودان(24).

جدول (9) متوسط إنتاجية الفدان لأهم المحاصيل البستانية بالولاية

المحصول	متوسط الإنتاجية للفدان بالطن
المانجو	7
النخيل	9
البرتقال	12
الليمون	3
الجوافة	3
اليوسفي	5
الموز	3
القريب فرت	9

المصدر: ولاية نهر النيل، وزارة الزراعة والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، 2023.

(3/8) السياسات الزراعية بولاية نهر النيل:

تتمثل السياسات العامة للقطاع الزراعي بولاية نهر النيل في الأتي(25):

1. تحديث التقانات المستخدمة في الزراعة وأساليبها بحيث يتم الاهتمام بالإنتاجية الرأسية.
2. الاهتمام بالتصنيع الزراعي والسلع الزراعية المطلوبة للصادر أو اللازمة للإنتاج الصناعي.
3. ضبط استخدام الأراضي الزراعية حسب مميزاتها وقدرتها ووظائفها الإنتاجية.
4. الاهتمام بنوعية البذور المحسنة ومدخلات الإنتاج الحديثة في الزراعة تحقيقا للجودة.
5. استقطاب وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
6. ترقية الإرشاد الزراعي.
7. الاستغلال الأمثل للمخزون المائي الجوفي والسطحي وإيقاف هدره كما ونوعاً.

(3/9) التمويل الزراعي:

يُمثل الزراعي في ولاية نهر النيل أحد أهم الأضلاع في عملية الإنتاج الزراعي إذ يوفر الموارد المالية لكافة المدخلات إضافة إلى العمليات الزراعية المختلفة والتي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز عن توفيرها معظم المزارعين خاصة صغار المزارعين. ويمكن تقسيم تمويل القطاع إلى أربعة أنواع تتمثل في الأتي: (26)

1. تمويل زراعي مؤسسي عن طريق وزارة المالية وبنك السودان عن طريق المحافظ التي تدار بواسطة أحد البنوك المتخصصة مثل البنك الزراعي.
2. تمويل زراعي مباشر للأفراد والمجموعات عن طريق بيوتات التمويل المختلفة.
3. تمويل ذاتي بالاعتماد على الذات دون اللجوء إلى الاستدانة من أي جهة.
4. تمويل بالاستدانة من أشخاص آخرين فيما يعرف مجازاً بنظام الشيل.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

(4/1) نبذة تعريفية عن مشروع الكمير طيبة الزراعي:

يقع مشروع الكمير طيبة الزراعي بولاية نهر النيل محلية المتمة ويضم قرى الريف الشمالي(الكمير، الجوير، الصوارد، النوراب، الصفر، المغاوير، طيبة الخواض، الحريراب، الجبلان)، وتقدر مساحته الكلية بحوالي 4559 فدان، وتوجد بالمشروع بيارة حديثة لزيادة الإنتاج، كما يوجد بالمشروع امتدادات زراعية واسعة تقدر بأكثر من 2000 فدان لم يكتمل توزيعها. يعتمد مزارعي المشروع على زراعة الفول المصري والقمح بالإضافة إلى البصل حيث تمثل هذه المحاصيل معظم المساحات المزروعة، وحالياً هنالك اتجاه لبستنه 25 % من المساحة الحالية، كما يجري العمل حالياً بالتعاون مع شركة صافولا للزيوت لزراعة محاصيل زيتية في العروة الصيفية [27].

(4/2) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المزارعين بمشروع الكمير طيبة الزراعي والبالغ عددهم حوالي (4000) مزارع. وقد اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تكونت هذه العينة من(200) مزارع، وزعت على القرى المختلفة التي يشملها المشروع، تم استرجاع(192) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (96 %).

اشتملت الإستبانة على البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة كالنوع، العمر، المستوى التعليمي، المساحة المزروعة، سنوات الخبرة. كما اشتملت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة تمثل فرضيات الدراسة والتي احتوت على(18) عبارة. وقد طلب من أفراد العينة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات(أوافق بشدة، أوافق، محايد- لا أوافق، لا أوافق بشدة).

جدول (10) مقاييس درجات الموافقة

درجة الموافقة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	المستوي
أوافق بشدة	4.2 - 5	0.8	درجات الموافقة
أوافق	3.40 - 4.19	0.79	
محايد	2.60 - 3.39	0.79	درجات المحايدة
لا أوافق	1.8 - 2.59	0.79	درجات عدم الموافقة
لا أوافق بشدة	1 - 1.79	0.79	

المصدر: إعداد الباحث استنادا على برنامج spss.

(4/3) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الحقائق الشخصية والديمغرافية والاقتصادية وتحديد استجابات مفردات عينة الدراسة .
2. الانحراف المعياري: لمعرفة مدى تركز وتشتت إجابات المبحوثين وهو أداة تحليلية لوصف خصائص التوزيع للمجتمع الأصلي.
3. اختبار الفا كرونباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
4. اختبار مربع كاي: لاختبار الفرضيات التي تقوم على أساس مقارنة مجموعة من التكرارات النظرية مع مجموعة التكرارات الفعلية.

ولتطبيق الطرق والأساليب المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((SPSS والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

(4/5) صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التعرف على الصدق الظاهري للإستبانة من خلال عرضها علي مجموعة من الخبراء والمختصين وإعادة صياغتها وحذف بعض الفقرات ودمج بعضها بناءاً علي توجيهاتهم وخروج الاستبانة في شكلها النهائي. ويقصد بالثبات اتساق المقياس أي إذا تم إعادة توزيع الاستبيان علي عينة الدراسة تظل النتيجة ثابتة كما هي، وتم قياس الصدق الداخلي من خلال مقياس ألفا كرونباخ الموضح في الجدول أدناه.

جدول (11) نتائج اختبار الفا كرنباخ لقياس الثبات و الصدق لفرضيات الدراسة

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الفا للثبات	معامل الفا للصدق
الفرضية الأولى	7	0.87	0.93
الفرضية الثانية	6	0.82	0.90
الفرضية الثالثة	5	0.88	0.93

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يُلاحظ من الجدول (11) أن نتائج اختبار الفا كرونباخ للثبات لكل فرضيات الدراسة تقع في المدى (0.82 - 0.88) وهي أكبر من (0.5) وهذا يدل أن هذه القيم توفر درجة عالية من الثبات في كل فرضيات الدراسة و على مستوي عبارات كل فرضية. كما يُلاحظ أن قيمة معامل الفا كرونباخ للصدق تقع في المدى (0.90 – 0.93) وهي عبارة عن الجزر التربيعي لمعامل الثبات أكبر من (0.5) مما يعني أن عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية، أي أن عبارات الدراسة تقيس ما تفترض الدراسة قياسه بالفعل.

(4/6) تحليل بيانات الدراسة:

(4/6/1) النوع:

جدول (12) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	191	%99.5
أنثى	1	%0.5
المجموع	**192**	**% 100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (12) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة ذكور بنسبة بلغت 99.5 % بينما بلغت نسبة الإناث 0.5 % من جملة عينة الدراسة.

(4/6/2) العمر:

جدول (13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	49	%25.5
30 سنة - 40	67	%34.9
من 41 - 50 سنة	49	%25.5
أكثر من 50 سنة	27	%14.1
المجموع	**192**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (13) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية (30 - 40) سنة بنسبة بلغت 34.9 % من عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية (اقل من 30) سنة بنسبة بلغت 25.5 %، تليها الفئة العمرية (41 – 50) سنة وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (أكثر من 50) سنة بنسبة بلغت 14.1 %. وعليه فإن الإجابات تم الحصول عليها من فئات عمرية مختلفة وهو مؤشر إيجابي.

(4/6/3) المستوى التعليمي:

جدول (14) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى العلمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	10	%5.2
خلوة	15	%7.8
أساس	60	%31.3
ثانوي	63	%32.8
جامعي	41	%21.4
فوق جامعي	3	%1.6
المجموع	**192**	**100 %**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (14) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي ثانوي بنسبة بلغت 32.8 %، يليه تعليم الأساس بنسبة 31.3 %، يليه الجامعين بنسبة بلغت 21.4 %، يلبه الخلوة بنسبة بلغت7.8 %، ثم الأميين بنسبة 5.2 % ويأتي في المرتبة الأخيرة المستوى فوق الجامعي بنسبة 1.6 % من جملة عينة الدراسة.

(4/6/4) مساحة الأرض المزروعة:

جدول (15) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير مساحة الأرض المزروعة

مساحة الأرض بالفدان	التكرار	النسبة %
اقل من 5 فدان	52	%27.1
من 5 - 10 فدان	112	%58.3
من 11 - 15 فدان	10	%5.2
أكثر من 15 فدان	18	%9.4
المجموع	**192**	**100 %**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (15) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة مساحة أرضهم المزروعة ما بين (5 - 10) فدان بنسبة بلغت 58.3 % يليه الذين يزرعون (اقل من 5) فدان بنسبة بلغت 27.1 % ثم الذين يزرعون (أكثر من 15) بنسبة بلغت 9.4 % ويأتي في المرتبة الأخيرة الذين يزرعون ما بين (11 - 15) فدان بنسبة بلغت 5.2 % من جملة عينة الدراسة.

(4/6/5) سنوات الخبرة في المجال الزراعي:

جدول (16) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة في مجال الزراعة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنة	44	%22.9
من 10-5 سنة	69	%35.9
من 11- 15 سنة	32	%16.7
أكثر من 15 سنة	47	%24.5
المجموع	**192**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023م

يُلاحظ من الجدول (16) أن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 – 10) سنة بنسبة 35.9 %، ويأتي في المرتبة الثانية الذين سنوات خبرتهم (أكثر من 15) سنة بنسبة 24.5 %، ثم الذين

سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنة) بنسبة بلغت 22.9 %، ويأتي في المرتبة الأخيرة الذين تتراوح سنوات خبرتهم مابين(11 - 15) سنة بنسبة بلغت 16.7 % من جملة عينة الدراسة.

جدول (17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	ضعف خدمات الإرشاد الزراعي	121	56	11	2	2	192	4.52	0.745	موافق بشدة	3
		63 %	29.2 %	%5.7	1 %	%1	%100				
2	غياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة	107	71	9	3	2	192	4.45	0.750	موافق بشدة	4
		%55.7	%37	%4.7	%1.6	%1	%100				
3	ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة	125	56	8	2	1	192	4.57	0.675	موافق بشدة	1
		%65.1	%29.2	%4.2	%1	%0.5	%100				

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
4	عدم وجود خارطة زراعية واضحة المعالم	100	62	25	5	0	192	4.34	0.802	موافق بشدة	6
		%52.1	%32.3	%13	%2.6	%0.0	100 %				
5	غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية	107	62	14	8	1	192	4.39	0.863	موافق بشدة	5
		%55.7	%32.3	%7.3	%4.2	%0.5	100 %				
6	نزاعات الأراضي وعدم وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الزراعي	95	59	30	8	0	192	4.26	0.870	موافق بشدة	7
		%49.5	%30.7	%15.6	%4.2	%0.0	100 %				
7	عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي	129	44	16	1	2	192	4.55	0.757	موافق بشدة	2
		%67.2	%22.9	%8.3	%0.5	%1	100 %				
نتيجة الفرضية الكلية								4.44		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول (17) الآتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى(4.52) بانحراف معياري(0.745) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ضعف خدمات الإرشاد الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 92.2 % وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية(4.45) بانحراف معياري(0.750) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على غياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 92.7 % وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة(4.57) بانحراف معياري(0.675) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 94.3 %، وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات الفرضية الأولى.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة(4.34) بانحراف معياري(0.802) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عدم وجود خارطة زراعية واضحة المعالم كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 84.4 %، وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الأولى.

5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة(3.39) بانحراف معياري(0.863) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 88 % وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة(4.26) بانحراف معياري(0.870) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على نزاعات الأراضي وعدم وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 80.2 %، وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات الفرضية الأولى.
7. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة(4.55) بانحراف معياري(0.757) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 90.1 % وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الأولى.

يتضح من الجدول (17) بأن الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم فعالية السياسات وضعف الإنتاج الزراعي) حصلت على متوسط موافقة 4.44 (الموافقة بشدة) حسب مقياس ليكارت الخماسي.

جدول (18) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	عدم توفر أسواق للمنتجات الزراعية	48	41	16	44	43	192	3.20	1.53	محايد	6
		%25	%21.4	%8.3	%22.9	%22.4	% 100				
2	عدم توفر المخازن المبردة والجافة للمحصيل الزراعية	56	40	27	31	38	192	3.34	1.51	محايد	5
		%29.2	%20.8	%14.1	%16.1	%19.8	% 100				
3	عدم كفاية الخدمات الزراعية	71	56	16	14	35	192	3.69	1.49	موافق	1
		%37	%29.2	%8.3	%7.3	%18.2	% 100				
4	عدم كهربة المشاريع الزراعية	67	38	28	23	36	192	3.40	1.52	موافق	4
		%34.9	%19.8	%14.6	%12	%18.8	% 100				
5	لا توجد طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج	66	50	26	14	36	192	3.54	1.49	موافق	2
		%34.4	%26	%13.5	%7.3	%18.8	100 %				

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
6	لا يتوفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافئ	54	33	10	47	48	192	3.50	1.58	موافق	3
		%28.1	%17.2	%5.2	%24.5	%25	%100				
نتيجة الفرضية الكلية								3.44		موافق	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول(18) الآتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى(3.20) بانحراف معياري(1.53) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من عدم توفر أسواق للمنتجات الزراعية، كما نجد أن نسبة عدم التأكد على هذه العبارة بلغت 8.3 %، وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية(3.34) بانحراف معياري(1.51) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من عدم توفر المخازن المبردة والجافة للمحاصيل الزراعية، كما نجد أن نسبة عدم التأكد على هذه العبارة بلغت 14.1 % وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة(3.69) بانحراف معياري(1.49) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم كفاية الخدمات الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 66.2 %، وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات الفرضية الثانية.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة(3.40) بانحراف معياري(1.52) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم كهربة المشاريع الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 54.7 %، وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الثانية.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة(3.54) بانحراف معياري(1.49) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم وجود طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 60.4 %، وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الثانية.
6. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة(3.50) بانحراف معياري(1.58) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على عدم توفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافئ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه

العبارة بلغت 45.3 %، وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الثانية.

يتضح من الجدول (18) بأن الفرضية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور البنية التحتية للإنتاج للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) حصلت على متوسط موافقة 3.44(موافق) حسب مقياس ليكارت الخماسي.

جدول (19) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد					
		%	%	%	%	%					
1	التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافئ	129	42	15	4	2	192	4.52	0.81	موافق بشدة	1
		%67.2	%21.9	%7.8	%2.1	%1	%100				
2	لا يشمل التمويل كل العمليات الزراعية	111	63	14	1	3	192	4.45	0.78	موافق بشدة	2
		%57.8	%32.8	%7.3	%0.5	%1.6	%100				
3	إجراءات منح التمويل الزراعي معقدة	115	57	13	3	4	192	4.44	0.85	موافق بشدة	5
		%59.9	%29.7	%6.8	%1.6	%2.1	%100				
4	تأخر التمويل يشكل عائقا لشراء المدخلات الزراعية في وقتها	112	63	12	2	3	192	4.45	0.79	موافق بشدة	3
		%28.3	32.8 %	% 6.3	%1	%1.6	%100				
5	ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي	119	50	16	4	3	192	4.45	0.86	موافق بشدة	4
		%62	%26	%8.3	%2.1	%1.6	%100				
نتيجة الفرضية الكلية								4.46		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م.

يتضح من الجدول (19) الآتي:

1. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى(4.52) بانحراف معياري(0.81) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافئ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 89.1 % وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
2. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية(4.45) بانحراف معياري(0.78) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن التمويل لا يشمل كل العمليات الزراعية، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 90.6 % وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
3. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة(4.44) بانحراف معياري(0.85) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن إجراءات منح التمويل الزراعي معقدة، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 89.6 %، وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
4. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة(4.45) بانحراف معياري(0.79) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على أن تأخر التمويل يشكل عائقا لشراء المدخلات الزراعية في وقتها، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 61.1 %، وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.
5. بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة(4.45) بانحراف معياري(0.86) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت 88 %، وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات الفرضية الثالثة.

يتضح من الجدول (19) بأن الفرضية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية التمويل المتاح للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) حصلت على متوسط موافقة 4.46 (الموافقة بشدة) حسب مقياس ليكارت الخماسي.

(4/7) اختبارا فرضيات الدراسة

جدول (20) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	ضعف خدمات الإرشاد الزراعي	274.30	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
2	غياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة	239.86	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
3	ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة	109.37	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
4	عدم وجود خارطة زراعية واضحة المعالم	213.96	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
5	غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية	88.05	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة

6	نزاعات الأراضي وعدم وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الزراعي	17.63	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
7	عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي	298.57	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (20) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة. وتأسيساً على ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم فعالية السياسات الزراعية وضعف الإنتاج الزراعي) قد تحققت.

جدول (21) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافئ	293.67	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
2	لا يشمل التمويل كل العمليات الزراعية	237.58	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
3	إجراءات منح التمويل الزراعي معقدة	242.06	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
4	تأخر التمويل يشكل عائقا لشراء المدخلات الزراعية في وقتها	242.12	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة
5	ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي	249.20	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (21) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي (0.000) في الغالب وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل وجود على وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة وهذه الفروق لصالح الموافقين وتأسيسا على ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدهور البنية التحتية للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) قد تحققت.

جدول (22) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالث

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
1	عدم توفر أسواق للمنتجات الزراعية	17.010	0.002	ذات دلالة إحصائية	المحايدين
2	عدم توفر المخازن المبردة والجافة للمحاصيل الزراعية	12.948	0.012	ذات دلالة إحصائية	المحايدين
3	عدم كفاية الخدمات الزراعية	64.615	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

م	العبارة	قيمة كاي2 المحسوبة	القيمة الاحتمالية	الفروق	لصالح
4	عدم كهربة المشاريع الزراعية	30.448	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
5	لا توجد طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج	43.000	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين
6	لا يتوفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافئ	26.177	0.000	ذات دلالة إحصائية	الموافقين

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول(22) أن قيمة مربع كاي في جميع الحالات أكبر من القيمة الاحتمالية لها والتي تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة وهذه الفروق لصالح الموافقين بشدة، وتأسيساً على ما تقدم يستنتج الباحث بأن الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية التمويل المتاح للزراعة وضعف الإنتاج الزراعي) قد تحققت.

النتائج:

1. ضعف خدمات الإرشاد الزراعي وغياب استخدام التقانات الحديثة في الزراعة.
2. ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة إلى جانب الرسوم والجبايات المتعددة على الزراعة.
3. غياب دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية.
4. عدم الاهتمام بالتصنيع الزراعي.
5. عدم توفر الري للمحاصيل الزراعية بشكل كافي.
6. لا توجد طرق زراعية ورعوية في كثير من مواقع الإنتاج.
7. التمويل الذي يمنح للمزارعين غير كافي.
8. لا يشمل التمويل كل العمليات الزراعية.
9. ارتفاع تكلفة التمويل الزراعي وتعقيد إجراءات منحة.

التوصيات:

1. التوسع في تطبيق الحزم التقنية وذلك بمكنة العمليات الفلاحية واستخدام التقاوي المحسنة وترقية الإرشاد الزراعي لرفع قدرات المنتجين.
2. العمل على تقليل تكلفة الإنتاج بتوطين صناعة المدخلات وتصميم برامج لإنتاج التقاوي بالشراكة مع القطاع الخاص، إلغاء الجبايات والرسوم المتعددة على الزراعة.
3. تفعيل دور وقاية ومكافحة الآفات الزراعية.
4. زيادة القيمة المضافة بتصنيع المواد الخام الزراعية وتطوير الصناعات التحويلية.
5. توفير الري للمحاصيل الزراعية وترشيد استخدام المياه وتطوير الري الحقلي.
6. تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي واستكمال كهربة المشاريع الزراعية.
7. زيادة حجم التمويل المتاح للقطاع الزراعي في الزمان والمكان وبالآجال المختلفة وبشروط ميسرة.
8. ضرورة تمويل المزارع في مراحل الزراعة الثلاث (التحضير، النظافة، الحصاد) بضمانات ميسرة.
9. تقليل تكلفة التمويل للإنتاج الزراعي المستهدف وتبسيط إجراءات منحة.

الهوامش:

(1) أمنة بابكر حسين، معوقات إدارة المشاريع الزراعية في السودان – دراسة ميدانية ولاية نهر النيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، 2010م، ص2.

(2) فاطمة عمر محمد احمد، التمويل الزراعي في ولاية نهر النيل المشاكل والحلول، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة شندي، 2016م. ص2.

(3) قمر الدولة عبد المطلب احمد وآخرون، القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات، مجلة جامعة النيل الأبيض، العدد العاشر2017م، ص76.

(4) عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، (بغداد: مطبعة العاني، 1969م)، ص37.

(5) عبد الصاحب العلوان، وعبد الله عبادي، المدخل في الاقتصاد الزراعي، ط1،(بغداد: مطبعة المعارف، 1966م)، ص36.

(6) عبد الوهاب الأمين وفريد بشير طاهر، اقتصاديات التنمية والتخطيط، ط1، (المنامة: مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية 2007)، ص ص148- 149.

(7) إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد والبيئة، ط1، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007م)، ص81.

(8) أحمد مندو وأحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، (بيروت: الدار الجامعية، 1990م)، ص80.

(9) منير إسماعيل أبو شاور، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، ط1، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2011م)، ص ص 27- 29.

(10) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1957م)، ص ص232- 234.

(11) 1فريد بشير طاهر، التنمية الاقتصادية، ط1، (الخرطوم: جامعة السودان المفتوحة، 2016م)، ص197.

(12) عبد الوهاب مطر الداهري، مصدر سابق، ص ص44- 47.

(13) عبد الصاحب العلوان وعبد الله عبادي، مصدر سابق، ص61.

(14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم(42)، الخرطوم، 2022م، ص11.

(15) عبد الحميد إلياس سليمان، واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان، بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي، العدد التاسع والستون، 2013م، ص9.

(16) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية، العرض الاقتصادي، 2014م، ص 16.

(17) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية، العرض الاقتصادي، 2016م، ص59.

(18) ولاية نهر النيل، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، 2014م، ص62.

(19) ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2012م، ص25.

(20) ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، 2023م، ص8.

(21) ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2019م، ص53.

(22) ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، مصدر سابق، ص15.

(23) ولاية نهر النيل، الخارطة الاستثمارية، 2017م، ص ص 54- 56.

(24) ولاية نهر النيل، وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية، تقرير إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، مصدر سابق، ص12.

(25) إستراتيجية ولاية نهر النيل(2017- 2030م)، المسودة الأولى، أكتوبر 2016م، ص121.

(26) عبد الحميد إلياس سليمان، مصدر سابق، ص17.

(27) سجلات مشروع الكمير طيبة الزراعي،2023م.